الليكود، وعلى راسهم شامير وآرنس، يواصلون حملتهم ضد مصر. فالوزير آرنس اعتبر رفض المصريين اعادة السفير المصري، «خرقاً نابياً لاتفاق السلام». مطالباً بعدم السكوت على ذلك، وبعدم اجراء اية اتصالات قبل عودة السفير (**هآرتس**، ١/١٢/١٩٨٥). اما شامير فانهم مصر، في اثناء لقائه بسفراء دول امريكا اللاتينية، بانها «لا تشجع تطبيع العلاقات، ولا تبدي اهتماماً بحل القضية الفلسطينية». وزعم انه «لو لم توقف مصر المفاوضات بشأن الحكم الذاتي، لكنا الآن على ابواب البحث في المكانة الدائمة ليهودا والسامرة [الضفة الغربية]» (**يديعوت احرونوت**، ٤/١٢/١٩٨٥).

ولم تسفر جولة المحادثات في هرتسليا عن تغيير جذري في موقف الليكود رغم اجواء التفاؤل التي اتسمت بها التقارير الاسرائيلية الصحافية بهذا الشأن، التي نسبت الى مصادر في الوفد الاسرائيلي قولها انه تحقق تقدم ملموس في عدد من المواضيع غير المرتبطة بمسالة طابا: التفتيش عن بقايا الغواصة «داكار»، والتفتيش عن المفقودين، وضمان حماية الاسرائيليين، في اثناء الرحلات السياحية في سيناء. كذلك حصل اتفاق بشأن بعض المواضيع الثنائية، وتقرر البدء بتنفيذها في بداية العام الجديد (**عل همشمار**، ١٣/١٢/١٩٨٥) لكن اجواء التفاؤل التي عكستها تقييمات اعضاء الوفد الاسرائيلي لم تجد ترجمة موحدة لها في تصريحات قطبي الحكومة (بيرس وشامير) بعد اطلاعهما على تقارير اعضاء الوفد بشأن ما اسفرت عنه المحادثات. فبينما اعتبر بيرس ان المحادثات اوضحت انه من الممكن التوصل الى اتفاق شامل مع المصريين في عدد من المواضيع، اعادة السفير المصري، وتطبيع العلاقات بين الدولتين، وحل قضايا خاصة مثل التفتيش عن المفقودين وعن الغواصة «داكار»، والتحكيم بشأن طابا، شكك زعيم الليكود بما تم التوصل اليه قائلاً ان «كل ما نقرأه ونسمعه عن المحادثات بين اسرائيل ومصر ليس دقيقاً، لان طابا هي فقط احد المواضيع الكثيرة التي نتحدث بشأنها مع مصر» (**المصدر نفسه**). ونفى شامير ان يكون الوفدان مخولين بالاتفاق على اي شيء، لان الهدف من تلك المحادثات، وفي المقام الاول، ايضاح مواقف الطرفين، وكل مهمتهما تنحصر في تقديم التقارير الى حكومتيهما، ولذا فمن المبالغ فيه التحدث عن تقدم في المرحلة الحالية» (**المصدر نفسه**).

استيضاحات... أم مماطلة؟

وبسبب موقف شامير هذا، لم يُعقد المجلس الوزاري المصغر، وطرحت فكرة ارسال وفد المدراء العامين ثانية الى القاهرة للحصول على مزيد من الايضاحات بشأن بعض الامور. لكن هذه الفكرة لم تخرج الى حيز التنفيذ، بسبب معارضة الوزير عيزر وايزمان والمدير العام لمكتب رئيس الحكومة، واستعيض عن ذلك، بفكرة ايصال رسالة خطية الى الرئيس مبارك، بواسطة القائم بالاعمال المصري لاستيضاح بعض النقاط، تلبية لمطلب شامير (**عل همشمار**، ٢٢/١٢/١٩٨٥). وفي تقرير لاحق بهذا الشأن للصحيفة ذاتها، ذُكر ان الرسالة الموجهة الى الرئيس مبارك تضمنت مطالبة بأن يصادق، في رسالة جوابية خطية، على الاتفاقات التي تم التوصل اليها شفهياً بين الوفدين الاسرائيلي والمصري، بالنسبة الى ثلاثة مواضيع، هي: التطبيع، وعودة السفير المصري، وطرح موضوع طابا على التحكيم (**عل همشمار**، ٢٤/١٢/١٩٨٥). اما في ما يتعلق بقضية طابا تحديداً، فقد تضمنت رسالة بيرس، طلب موافقة الرئيس المصري على ثلاث نقاط:

١ ـ ان يكون الحكم الثالث مخولاً تقديم اقتراحات من جانبه في موضوع تعيين نقاط الحدود، والا يكون ملزماً ـ كما ارادت مصر ـ بقبول احد الموقفين الاسرائيلي او المصري.

٢ ـ التحديد المفصل لانظمة واحكام الدخول الى منطقة طابا، التي سيتمتع بها الطرف الخاسر في التحكيم.

٣ ـ اعطاء المحكمين صلاحية تقديم اقتراحات بحلول وسط في المرحلة الاولى من تقديم الطرفين لحججهما بشأن السيادة على طابا (**المصدر نفسه**).

وتشير التقارير الصحافية اللاحقة بشأن